

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ثانياً: العزيز

١- تعريفه: أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات
السند.

٢- شرح التعريف: أن يوجد راويين اثنين في كل طبقة،
وإذا زاد عن هذا العدد فلا يضر.

٣- مثاله: حديث: (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب
إليه من والده، وولده، والناس أجمعين).

٤- أشهر المصنفات فيه: لم يصنف العلماء مصنفات خاصة بالحديث العزيز، والظاهر أن ذلك لقلته، ولعدم حصول فائدة مهمة من تلك المصنفات.

ثالثاً: الغريب

١- تعريفه: هو ما ينفرد بروايته راو واحد.

٢- شرح التعريف: هذا الراوي الواحد؛ إما أن يكون في كل طبقة من طبقات السند، أو في بعض طبقات السند، ولا تضر الزيادة على واحد في باقي طبقاته.

٣- تسمية ثانية له: يطلق كثير من العلماء على الغريب بأنه الفرد، على أنهما مترادفان، وبعضهم: فرق بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته.

٤- أقسامه: يقسم الغريب إلى قسمين:

١- الغريب المطلق أو الفرد المطلق:

أ- تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أصل سنده.

ب- مثاله: حديث: (إنما الأعمال بالنيات...)، تفرد

به عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

٢- الغريب النسبي أو الفرد النسبي:

أ- تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أثناء سنده.

ب- مثاله: حديث: مالك، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه: (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر)، تفرد به مالك، عن الزهري.

ج- سبب التسمية: أن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معين.

٥- من أنواع الغريب النسبي:

١- تفرد ثقة برواية الحديث.

٢- تفرد راو معين عن راو معين.

٣- تفرد أهل بلد أو أهل جهة.

٤- تفرد أهل بلد، أو جهة عن أهل بلد أو جهة

أخرى.

٦- تقسيم آخر له: قسم العلماء الغريب من حيث

غرابة السند أو المتن إلى قسمين:

١- غريب متناً وإسناداً: وهو الحديث الذي تفرد
برأوية متنه راو واحد.

٢- غريب إسناداً، لا متناً: كحديث روى متنه جماعة
من الصحابة رضي الله عنهم، انفرد واحد بروايته عن
صحابي آخر.

٧- من مظان الغريب:

١- مسند البزار.

٢- المعجم الأوسط: للطبراني.

٨- أشهر المصنفات فيه:

١- غرائب مالك: للدارقطني.

٢- الأفراد: للدارقطني.

٣- السنن التي تفرّد بكل سنة منها أهل بلدة: لأبي داود السجستاني.

أقسام خبر الآحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه

أولاً: خبر الآحاد المقبول: وهو ما ترجّح صدق المُخبر به، وحكمه: وجوب الاحتجاج والعمل به.

ثانياً: خبر الآحاد المردود: وهو ما لم يترجّح صدق المُخبر به، وحكمه: لا يحتجّ به، ولا يجب العمل به.

أولاً: خبر الآحاد المقبول

الأول: أقسام المقبول: وهو أربعة أقسام:

١- الصحيح لذاته. ٢- الصحيح لغيره.

٣- الحسن لذاته. ٤- الحسن لغيره.

الثاني: أقسام المقبول: من حيث المعمول به، وغير

المعمول به:

١- المُحكّم، ومختلف الحديث.

٢- ناسخ الحديث ومنسوخه.

١- الصحيح لذاته

1^أ- تعريفه: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ، ولا علة.

2^أ- شرح التعريف: حتى يكون الحديث صحيحاً يجب توافر ما يلي:

- أ- اتصال السند. ب- عدالة الرواة. ج- ضبط الرواة.
- د- عدم الشذوذ. ه- عدم العلة.

٣- شروطه: حتى يكون الحديث صحيحاً يشترط فيه

خمسة شروط، هي:

أ- اتصال السند. ب- عدالة الرواة. ج- ضبط الرواة. د-
عدم الشذوذ. ه- عدم العلة.

٤- مثاله: ما أخرجه البخاري في صحيحه، قال: حدّثنا

عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن ابن

شهاب، عن محمد بن جُبَيْر بن مطعم، عن أبيه رضي

الله عنه، قال: (سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم قرأ في المغرب بالطور).

فهذا الحديث صحيح؛ لتوافر شروطه الخمسة، وهي:

أ- سنده متصل. ب- رواه عدول. ج- ضابطون.

د- ليس فيه شذوذ. ه- ليس فيه علة.

٥- حكمه: وجوب العمل به، وأنه حجة من حجج الشرع؛
بإجماع المحدثين، والأصوليين، والفقهاء.

٦- المراد بقولهم: هذا حديث صحيح؛ أي أن الشروط
الخمسة السابقة قد تحققت فيه، أما قولهم: هذا حديث
غير صحيح؛ أي لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة
السابقة كلها أو بعضها.

7- هل يجزم في إسناده أنه أصح الإسناد مطلقاً؟:

الراجح أنه لا يجزم بذلك؛ لأن تفاوت مراتب الصحة مبني على تمكّن الإسناد من شروط الصحة، ومع ذلك فقد نُقل عن بعض المحدثين القول بأنه أصح الأسانيد، وإليك هذه الأقوال:

أ- الزهري، عن سالم، عن أبيه رضي الله عنه، وهو قول إسحاق بن راهويه، وأحمد.

ب- ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي رضي الله عنه، وهو قول ابن المديني، والفلاس.

ج- الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه، وهو قول ابن معين.

د- الزهري، عن علي بن الحسن، عن أبيه، عن علي رضي الله عنهما، وهو قول أبو بكر بن أبي شيبة.

ه- مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وهو قول البخاري.